



مذكرة تعاون مشتركة

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد / ويمثلها رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك.

الفريق الثاني: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية / ويمثله رئيس المركز الدكتور محمد المصري.

المقدمة : إن هيئة مكافحة الفساد و المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية وفي إطار التعاون المشترك في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2020-2022، وإدراكاً منها لأهمية الشراكة المؤسساتية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، باعتباره العدو الأول لنهضة المجتمع وبناء الدولة وتقدمها، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئة رافضة للفساد بكل أشكاله ولقناعتهما بأن تضافر وتكامل الجهد الوطني يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، ولأهمية تعزيز العمل المشترك بينهما وانطلاقاً من إدراك كل طرف لمسؤولياته المنوطة به، فقد اتفق الفريقان على الآتي:

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقراً معها.

ثانياً: غاية التعاون

اتفق الفريقان على أن الغاية من هذه المذكرة على سبيل المثال لا الحصر يتمثل بالآتي:

1- تعزيز سيادة القانون وانفاذه .

2- ترويج وتدعم التدابير الرامية الى مكافحة الفساد بنجاعة وفاعلية.

3- تعزيز أسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في تعزيز الوعي العام .



ثالثاً: تقديم الدعم الفني اللازم للمركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية في تحديثه لاستراتيجيته، لضمان مراعاته لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتضمين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ضمن خططه التنفيذية وبرامج الموازنة الخاصة بالمركز.

رابعاً: التعاون المشترك في إعداد دراسات قانونية لعدد من التشريعات النافذة من أجل تعزيزها بمبادئ النزاهة والشفافية، والكشف عن مواطن الضعف ومخاطر الفساد الكامنة فيها.

خامساً: التعاون المشترك في تنفيذ عدد من الانشطة والبرامج والقيام بالتدخلات الكفيلة برفع نسبة الوعي والمعرفة بمفاهيم الشفافية والنزاهة ومخاطر الفساد وأثاره، وسبل الوقاية منه للقطاعات التي يستهدفها المركز.

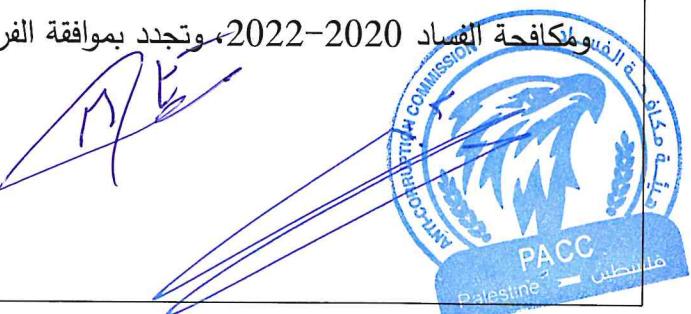
سادساً: التعاون المشترك في تنفيذ برامج ولقاءات وورش عمل تهدف إلى زيادة المعرفة ورفع الوعي لدى القطاعات المستهدفة من المركز، بالتشريعات الخاصة بقانون مكافحة الفساد، وبناء قدراتهم للمساهمة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في قيامهم بمهامهم واحتياطاتهم الموكلة لهم.

سابعاً: التعاون المشترك في إعداد وتنفيذ عدد من الدراسات والمسوح واستطلاع الرأي ذات العلاقة بعمل الهيئة، وبناء مؤشرات وطنية تخدم منظومة النزاهة والشفافية.

ثامناً: التعاون المشترك في إعداد دراسات تحليل مخاطر الفساد في القطاع الأمني بهدف تحصين القطاع من الواقع في الفساد.

تاسعاً: يسمى كل طرف من طرفي الاتفاقية لجنة فنية لغایات ضبط وتنظيم الاتصالات بين الطرفين، وإعداد خطة تنفيذية تلحق بهذه المذكرة، لضمان النجاعة والتنفيذ الأفضل لأحكام هذه المذكرة.

عاشرًا: يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها وحتى انتهاء الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة 2020-2022، وتجدد بموافقة الفريقين.



أحد عشر: أحكام عامة

تتضمن هذه المذكورة مقدمة وأحد عشر بندًا بما فيها هذا البند، وحررت على نسختين أصليتين باللغة العربية، واحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها والالتزام بها.

تحريراً في ٢٠٢٠ / ١١ / .

الفريق الثاني

رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية



الفريق الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د. أحمد براك

